

بيان صحفي

أصدر بنك الكويت المركزي تقريره السنوي للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧. وأوضح الدكتور محمد يوسف الهاشل محافظ بنك الكويت المركزي في تصريح صحفي بهذه المناسبة أنّ هذا التقرير هو الإصدار الخامس والأربعون من سلسلة يُعدّها ويُصدرها بنك الكويت المركزي، ويحتوي التقرير بيانات الميزانية العمومية، وحساب الأرباح والخسائر لبنك الكويت المركزي للسنة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٧، وتقرير مراقبي الحسابات باعتماد تلك البيانات المالية. إلى جانب ذلك، يعرض التقرير بشكل موجز أبرز تطورات المؤشرات والإجماليات النقدية والمصرفية الرئيسية للسنة المالية المذكورة في مجالات تطورات كلٍّ من سعر صرف الدينار الكويتي، وأسعار الفائدة المحلية، وعرض النقد، والودائع، والائتمان المصرفي، والسيولة المحلية، وأدوات الدين العام، والميزانية المجمّعة للبنوك المحلية، ومعدل التضخم المحلي، بالإضافة إلى أهم الجهود الإشرافية والرقابية التي قام بها بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، وأهم العمليات المصرفية التي أنجزها، وأبرز الأعمال التي قام بها بنك الكويت المركزي لتعزيز وتطوير كفاءة الكوادر العاملة وبنية نظم المعلومات لديه، خلال السنة المالية المشار إليها.

وأشار المحافظ إلى أن السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ شهدت استكمال إنجاز المبنى الجديد لبنك الكويت المركزي وتوفير احتياجات إدارات ومكاتب البنك المختلفة وعمل جميع الترتيبات والإجراءات الخاصة بانتقال إدارات ومكاتب البنك إلى المبنى الرئيسي الجديد. وفي ضوء ذلك، وبرعاية سامية وحضور كريم لصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير البلاد وسمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح ولي العهد حفظهما الله ورعاها تم بتاريخ ١٠/٤/٢٠١٧ الافتتاح الرسمي للمبنى الجديد لبنك الكويت المركزي في احتفالية خاصة أبرزت مسيرة الريادة وريادة المسيرة لبناء وتطوير النظام النقدي والمصرفي في دولة الكويت، ولاقت الاحتفالية الاستحسان والثناء من حضورها المتميز من أصحاب السمو والمعالي والسعادة الشيوخ والوزراء وكبار الشخصيات من

المسؤولين القياديين من داخل الكويت وخارجها. وقد حاز المبنى الجديد لبنك الكويت المركزي على جائزة (مؤسسة ميد) لجودة المشاريع (مشروع العام للبناء لسنة ٢٠١٦).

ويبين المحافظ أبرز مضمات التقرير السنوي لبنك الكويت المركزي للسنة المالية ٢٠١٧/١٦ مشيراً إلى أنه في ضوء المتابعة المستمرة التي يقوم بها بنك الكويت المركزي لتطورات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية من جانب، واتجاهات أسعار الفائدة على العملات الرئيسية من جانب آخر، قرر بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٧/١٦ زيادة سعر الخصم لديه مرتين (في ديسمبر ٢٠١٦، ومارس ٢٠١٧) بمقدار ٠,٢٥ نقطة مئوية في كل مرة ليصبح سعر الخصم ٢,٧٥% في نهاية السنة المالية المذكورة. وبموازاة ذلك، بلغ متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي للسنة المالية ٢٠١٧/١٦ نحو ٣٠٣,٠٩ فلساً لكل دولار أمريكي مقابل نحو ٣٠٢,١٨ فلساً للدولار للسنة المالية السابقة، وبما يمثل زيادة محدودة في متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي ونسبة ٠,٣% فيما بين السنتين الماليتين المشار لهما.

وفي مجال التطورات النقدية والمصرفية ارتفع عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن٢) خلال السنة المالية ٢٠١٧/١٦ بنسبة ٠,٧%. وضمن ذلك، بلغ رصيد النقد المتداول في نهاية السنة المالية ٢٠١٧/١٦ نحو ١٦٤٥,٩ مليون دينار وبزيادة قيمتها ١٦٤,٢ مليوناً ونسبتها ١١,١% مقارنةً بمستواه البالغ ١٤٨١,٧ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة. كما ارتفعت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية بما نسبته ٣,٦% لتصل إلى نحو ٣٤٨٨٧,٦ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٧/١٦ مقارنةً بمستواها البالغ نحو ٣٣٦٨٩,٤ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة. إلى جانب ذلك، ارتفع رصيد ودائع المقيمين لدى البنوك المحلية بنسبة ٢,٤%، ليصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٧/١٦ إلى نحو ٤١٩٤٤,٢ مليون دينار، مقابل نحو ٤٠٩٤١,٦ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة.

وفي إطار جهود بنك الكويت المركزي لتنظيم مستويات السيولة المحلية من خلال أدوات السياسة النقدية المتاحة لديه. ارتفع الرصيد القائم لأدوات الدين العام (أذونات وسندات الخزانة وعمليات التورق المقابل) في نهاية السنة المالية ٢٠١٧/١٦ بنسبة ١٤٠,٥% ليصل إلى نحو ٣٨١٧,٣ مليون دينار مقابل نحو ١٥٨٧,٤ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة، في حين انخفض الرصيد القائم لسندات البنك المركزي وعمليات التورق المقابلة بنسبة ٨,٤% ليصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٧/١٦ إلى نحو ٢٦٧٥ مليون دينار مقابل نحو ٢٩٢٠ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة. من جانب آخر، بلغ إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية في نهاية السنة المالية ٢٠١٧/١٦ نحو ٦١٩٥٧,٩ مليون دينار، مقابل نحو ٥٩٧٩٠,٧ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة، بما يمثل ارتفاعاً بنحو ٢١٦٧,١ مليوناً وبنسبة ٣,٦%.

وفي مجال التطورات الرقابية، واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٧/١٦ جهوده الحثيثة في مجال الإشراف والرقابة على وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي المسجّلة لديه، وذلك ضمن مساعيه الرامية لتعزيز متانة الأوضاع المالية لوحدات ذلك الجهاز، بما يتسق مع المعايير الدولية للرقابة المصرفية الفعّالة، وبما يسهم أيضاً في تكريس أجواء الاستقرار المالي. وفي هذا الإطار، واصل بنك الكويت المركزي جهوده للارتقاء بأنشطة العمل المصرفي الإسلامي من خلال تطوير تعليمات الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية، حيث أصدر في شهر ديسمبر ٢٠١٦ تعليمات بشأن حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية. كذلك حرص بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٧/١٦ على التحقق من التزام وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي بأسس وقواعد منح القروض/ التمويل الاستهلاكي والمقسط وتعديلاتها. كما استمرت جهود بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٧/١٦ لتعزيز دعائم الاستقرار المالي وتحديد العوامل التي قد تشكل مصدرًا لصدمات قد تؤثر على مقوماته، ووضع الضوابط المناسبة للحد من هذه المخاطر وكيفية التعامل معها بما في ذلك تنظيم حلقة نقاشية حول "مخاطر السيولة وخطط التعافي من التعثر والإعسار للبنوك المحلية ذات التأثير النظامي".

وأوضح المحافظ أن التقرير السنوي لبنك الكويت المركزي للسنة المالية ٢٠١٧/١٦ يعرض كذلك جهود البنك خلال السنة المالية المذكورة لتعزيز وتطوير كفاءة الكوادر العاملة لديه والارتقاء بمستواهم العلمي والمهني، وجهوده كذلك لتحديث وتطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات المستخدمة في بنك الكويت المركزي بما يواكب أحدث التطورات العالمية في هذا المجال. وفي هذا الإطار، قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٧/١٦ بإنجاز عدّة مشاريع تطويرية في مجال تقنية المعلومات لديه من أبرزها مشروع أنظمة العمليات البنكية الأساسية، ومشروع نظام إدارة النقد، وإطلاق مشروع الإطار الوطني للحوكمة في مجال تكنولوجيا المعلومات بالمشاركة مع الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى التدقيق على نظام إدارة الجودة "ISO9001:2015".

وفي سياق متصل، أشار المحافظ إلى أن بنك الكويت المركزي قام خلال السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ بعدة أنشطة في إطار حرصه على تعزيز تواصله مع مكونات المجتمع الاقتصادي والمالي والجمهور داخل دولة الكويت وخارجها، والتفاعل مع المتغيرات المتسارعة التي تشهدها صناعة التواصل الإعلامي. وفي سبيل ذلك، يحرص بنك الكويت المركزي على صياغة وتنفيذ سياسة إعلامية موضوعية تُبرز دوره وجهوده في مجالات اختصاصاته الأساسية لرسم وتنفيذ السياسة النقدية وصياغة وتطوير برامج الإشراف والرقابة المصرفية الراميتين إلى الحفاظ على دعائم الاستقرار النقدي وتكريس الأجواء الداعمة للنمو الاقتصادي المستدام وترسيخ الاستقرار المالي. وفي هذا السياق، واصل البنك المركزي جهوده لتطوير وتحديث محتويات صفحته الإلكترونية على الشبكة العنكبوتية وإصداراته الدورية تعزيزاً لسياسة الشفافية الموضوعية التي ينتهجها بنك الكويت المركزي.

واختتم الدكتور محمد يوسف الهاشل محافظ بنك الكويت المركزي تصريحه بالإشارة إلى أنه يمكن الحصول على نسخة من التقرير السنوي لبنك الكويت المركزي للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ من خلال زيارة موقع بنك الكويت المركزي على شبكة الإنترنت وعنوانها (www.cbk.gov.kw).

٢٠١٧/٨/٨